

الإسلاميون والمشاركة السياسية

دراسة وتقييم لمشاركة الإسلاميين في البرلمان المغربي

لمراسلة الباحث sk.med@menara.ma

أبوللوز عبد الحكيم

باحث في علم السياسية

جامعة الحسن الثاني

الدار البيضاء

كان دخول الإسلاميين، ممثلين في حزب العدالة والتنمية، إلى البرلمان من السمات المميزة للولاية التشريعية السادسة، ليس فقط لما يشكل ذلك من إضافة عددية للأحزاب الممثلة للبرلمان، بل لما أحدثه هذا الدخول من تأثير على المناخ العام الذي صاحب التجربة البرلمانية في هذه المرحلة. والأكد أنه يكمن ملامسة هذا التأثير من عدة وجوه، ليس تحليل الحصيلة البرلمانية تحليلا كميًا ومقارنتها بحصيلة الأحزاب الأخرى سوى جانب واحد منها، لكننا سنتجه في هذه الورقة اتجاهًا مغايرًا، يروم عكس الصورة واكتشاف الآثار الرجعية، بمعنى اكتشاف آثار ولوج مجال عمومي كالبرلمان على الحزب المعني بالدراسة ذاته، وبالخصوص التغيرات على مستوى خطابه السياسي.

تخبرنا الدراسات المتخصصة في التواصل السياسي أن الولوج إلى الفضاءات العمومية، بما يعنيه ذلك من انتقال من مسار الاحتجاج على الوساطة، وما يوفره من إمكانية الاستفادة من الوسائط الاتصالية التي تواكب العمل العمومي.. يؤدي مفارقة كبيرة. فمن جهة، تتدعم شرعية الفاعلين من خلال تمكنهم من ترويج خطابهم السياسي على مستوى واسع الاستفادة من مميزات الوسائط

الاتصالية لإغناء الخطاب بالحمولات الدرامية التي تغذي الجوانب التخيلية عند الجمهور وتخلق في ذهنه صوراً معيارية، يمكن توظيفها¹.

ومن جهة أخرى، تناقص هذه الشرعية بفعل تناقص فعالية الاستراتيجيات التواصلية للوسطاء، فالولوج إلى العيانية، بسبب اهتلاك الرسائل المبتوثة وابتذالاً للصور والعلامات المصاحبة لها، خصوصاً في ظل الخضوع لقواعد محددة في إنتاج وبت المضمون الدعائي، مما يجعل بين أهداف الفاعل السياسي وتطلعاته وإستراتيجيته وبين المشاهد الذي لا يحدد ف النهاية سوى تابعاً من شذرات الخطابات المختلفة دون أن يدخل عالمها الحقيقي².

إن الرغبة في الاستفادة من هذا إسهامات المقرب التواصلية في تحليل الخطاب السياسي الإيديولوجي لحزب العدالة والتنمية. وخصوصاً تصريحه داخل البرلمان يشكل فرصة أخرى لاختبار فرضية المفارقة التي يفرضها الواقع الجديد على الحزب المتمثل في الانتقال من وضع المحتج إلى مكانة الوسيط والفكرة التي نود البرهنة عليها في هذه الورقة تتمثل في كون حادثة دخول هذا الحزب إلى قبة البرلمان، وإن أدى إلى فتح قناة جديدة لترويج الخطاب السياسي للحزب وتدعيم شرعيته كوسيط، فإنه أبان عن استمرار الصعوبات التي ما فتئ الحزب يعاني منها فيما يتعلق ببناء معادلة متوازنة بين خطاب إيديولوجي ترتكز على الهوية الإسلامية، وخطاب سياسي يتأسس على حجة التنمية، إذ كان العمل البرلماني للحزب عبارة عن ممارسة سياسية تقوم بالتوفيق بين الخطابين لكن بدون ضوابط عامة ولا توازنات واضحة. مما تسبب في نهاية المطاف انحصار هذا العمل داخل المحور الهوياتي.

للقيام بذلك سنعالج الموضوع من خلال ثلاث نقاط رئيسية:

أولاً: الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية قبل الولوج إلى البرلمان.

¹ - للاستزادة راجع: المومني ندير، فضاء التواصل السياسي بالمغرب المعاصر 1844-1999 رسالة دكتوراه، (كلية الحقوق، مراكش،

2002)

² - للاستزادة راجع: بيير بابان، لغة وثقافة وسائل الاتصال بين الأجنبي والسمعي البصري. ترجمة ادريس القرني (دار الفارابي

للنشر، 1995).

ثانيا: حصيلة العمل البرلماني للحزب.

ثالثا: مفارقات الخطاب البرلماني للحزب

أولا: الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية قبل الولوج إلى البرلمان. لم يتردد الحديث عن مفارقات واجهت الحزب منذ اللحظة التي تمكن فيها من الولوج على البرلمان فقط، بل واكب دخوله على الساحة السياسية منذ ما يقرب السبع سنوات، ذلك أن الاعتراف الضمني بالحساسيات الإسلامية الممثلة داخل حزب العدالة والتنمية والسماح لها بالعمل السياسي، لم يتأتى إلا بعد العديد من عمليات التكيف الذاتي مع ضوابط الحقل السياسي المغربي، بحيث انخرط هؤلاء الفاعلون في عملية تعديل لمنظومتهم الإيديولوجية عبر منطلق توفيقى يوطد الخيارات البرغماتية التي يفرضها الواقع السياسي³.

فبعد مرحلة طويلة ظل فيها العمل الإسلامي منحصرا داخل فضاءات غير عمومية، ظل خطاب الحساسيات الإسلامية، أخلاقيا دعويا من زاوية الدين، احتجاجيا ومطالبيا من جانب السياسة. وكان لازدواجية المنظورين الديني والسياسي المسيطر على الخطاب آنذاك، كبير الأثر في التباس البدائل التي ينشدها، فباستثناء المطالبات بالترخيص بالعمل الشرعي، وضعت الحركة الإسلامية على نفسها مهام شمولية وكونية اكبر من حجمها التنظيمي، ومنها إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة، كما حملت على عاتقها الدعوة ضد الفرنكفونية وضد التبعية للغرب، إلى جانب المناداة بالاستقلال الحضاري.

في مرحلة ثانية، كانت الحركة أكثر وعيا بالخصوصيات المحيلة للفضاء الذي يحتضنها، فقل طابع الخطاب الرسالي والتبشيري، وبدأت كتاباتها تبدي اهتماما أكبر بتناول المواضيع المتصلة بواقع الحركة ووضعها داخل موازين القوى المحلي، فانتبهت على وجود أطراف أخرى تنازعها الإحالة على الإسلام في بناء الشرعية وما يتطلبه ذلك من حتمية إدراك موقعها من هذه المرجعية ومن القوى المستندة إليها، فكان ذلك مؤشرا من التحول من خطاب دعوي عقائدي

³ -- voir: TOZY (M), Monarchie et Islam politique au Maroc ,Paris, P-S-P ,1999

وأخلاقي إلى خطاب سياسي واجتماعي، وشيئا فشيئا بدأ الوعي بتفاوت المهمة الدعوية والمهمة السياسية، وبضرورة إقرار التخصص في الحركة الإسلامية وتوزيع العمل فيما بينها، فتراكمت اجتهادات عديدة ظهر من خلالها مواقف أكثر مرونة تجاه فكرة الفصل بين مجالات الدين ومجالات الاجتماع والسياسية. أما في المرحلة الثالثة، فظهر أن النزعة البراغمية تتسع شيئا فشيئا في أفكار القيادات الإسلامية المعتدلة، خصوصا بعد انخراطها الضمني في المجال السياسي، فاخفت جانب التنظير لصالح الممارسة، بحيث أصبحت تتاور بالأدوات التنظيمية وبالمفاهيم الحديثة التي كانت من احتكار الأحزاب التقليدية، لكن دون الانتباه إلى الإشكاليات التي قد يثيرها ذلك على مرجعيتها المتعالية، ودون أن يوقف ذلك الوعي بضرورة إدراك المفارقات الناتجة عن توظيف مطلقين مرجعيين: الإسلام والحدث. فظل خطابا مباشرا وعمليا تغطي عليه البيانات والتصريحات الصحفية الحاملة لردود الحركة على المبادرات التي يتخذها النظام السياسي إزائها، مما يؤشر الخضوع لمتطلبات الخطاب السياسي في سعيه على إقناع النظام بالمصالحة معها والسماح لها بهامش من المشاركة السياسية.

يسمح لنا هذه النمذجة بالقول أنه رغم كون مسار الحركة مكنها في النهاية من الاندماج في المجال السياسي، إلا أنها لم تفلح في النهاية من إيجاد معادلة متوازنة بين مجالي الدعوة والسياسية، ذلك أن إضافات خطابها بشأن هذا الإشكال لم يكن مسارا تصاعديا يخضع لقناعات ثابتة تدعم وتطور في كل لحظة، وإنما كان متأرجحا يخضع لتكوين العناصر العليا للتحويلات السياسية التي يعيشها التيار في علاقته مع النظام السياسي، ولعلنا لا نبالغ عندما نقول أنه بقدر ما نجح الخطاب الإسلامي في استراتيجية الاندماج، بالقدر نفسه، فإنه يعيش أزمة مرجعية تتمثل في الصعوبات في بناء علاقة نظرية متماسكة بين الدين والسياسية تقدم تبريرا لما تفيده الممارسة من سير نحو قبول الاختلاف بين المجالين، ذلك أن قبول الحركة بواقع الاندماج وغياب بمحاولة تنظيرية تأسس له انطلاقا من مقولاتها العقائدية والأصولية، إنما هو قبول بمجال سياسي

مختلف في مكوناته ومفاهيمه عن مجال الدين⁴. وهو ما سيتضح أكثر بإلقاء
إطالة على حصيلة العمل البرلماني للحزب العدالة والتنمية.

ثانيا: حصيلة العمل البرلماني للحزب:

انطلق العمل البرلماني لحزب العدالة والتنمية بالإعلان عن ولادة المجموعة
البرلمانية للحزب، وكان أول موقف سياسي هو التصويت بالإيجاب على ترشيح
مرشح الاتحاد الاشتراكي كرئيس لمجلس النواب ، كتجسيد للاختيار السياسي
للحزب آنذاك والتمثل في دعم تجربة التناوب السياسي، حيث عبرت المجموعة
البرلمانية للحزب عن موقف "المساندة النقدية" للحكومة أثناء مناقشة التصريح
الحكومي.

وهكذا، فبقيت مجموعة الحزب تشتغل بتسعة أعضاء طيلة السنتين التشريعتين
الأولى والثانية، مما كان يحد من عطائها، حيث كانت قلة الأفراد تعوق تغطية
واستيعاب كافة أعمال المجلس النيابي والمشاريع المطروحة عليه، كما أعاقت
مقتضيات القانون الداخلي للمجلس فعالية المجموعة النيابية للحزب، حيث لم
تكن ممثلة في مكتب المجلس والذي تحدد داخله القرارات التي تهم سير المجلس
ويحدد جدول أعماله وكذا العلاقات مع الحكومة، كما لم يكن متاحا تقديم سؤال
شفوي كل أسبوع، لأن المجموعة كانت تتوفر فقط على حق طرح سؤالين في
الشهر، فضلا عن افتقادها للإمكانيات المادية والتقنية المساعدة داخل المجلس.

لم يتم تجاوز هذه الوضعية إلا في مستهل دورة أكتوبر 1999، حيث أعلن عن
تأسيس الفريق النيابي للحزب بعد اكتمال النصاب القانوني اللازم بعد التحاق
نائبين بالمجموعة النيابية. آنذاك عرف العمل النيابي للحزب انطلاقة جديدة،

⁴ - هذه الخلاصة تؤكد الملاحظة التي سبق أن خرج بها الباحث أوليفيه روافي دراسة لأفغانستان، حيث خلص
إلى أنه «رغم رفض المفاهيم الأساسية الغربية عبر رفض التوفيقية التي ميزت بعض إصلاحات القرن الماضي،
فالرجوع إلى هذه المفاهيم يخلق فضاءا سياسيا جديدا ومستقلا، وعلينا أن نتذكر أن مساهمة الفكر الغربي لم تكن
مفاهيمية، بقدر ما كانت في وضع فضاء جديد للسياسي يكون فيه مستقلا عن جميع المجالات الاجتماعية الأخرى
...»

تعزز بالتحاق عضوين آخرين به على اثر الانتخابات الجزئية التي نظمت في 31 غشت 2000.

وانطلاقا من الدورة التشريعية لأكتوبر 2000 سيغادر الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية موقع العمل داخل فرق الأغلبية، وذلك بعد تحلل الحزب من موقف "المساندة النقدية" وتبني موقف "المعارضة الناصحة" إزاء العمل الحكومي، وقد برزت أولى تجليات هذا الموقف في دجنبر 2000 حيث صوت الفريق النيابي للحزب ضد مشروع القانون المالي لسنة 2001، واستمر في إطار هذا الموقف حتى انتهاء الولاية التشريعية. وقد بلغ التعبير عن الموقف الجديد أوجه بتوجيه الطعن الدستوري في بعض مقتضيات القانون المالي لسنة 2002 بمبادرة من فريق الحزب⁵.

على مستوى حصيلة العمل البرلماني للحزب، استقطب محور الدفاع عن الهوية الإسلامية للمغرب ومواجهة الانحراف عنها معظم عمل الحزب داخل البرلمان من خلال التركيز على القضايا التالية:

- مواجهة التشريعات الربوية، واقتراح اعتماد الصيغ الشرعية في المجال الاقتصادي.
- مكافحة انتشار الخمر، والعمل من أجل حظر ترويجها على المسلمين.
- مناهضة الفساد الأخلاقي وانحرافات القطاع السياحي.
- مواجهة قرار منع عرض وبيع المصحف الشريف بالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء في نونبر 2000.
- تأكيد الهوية الإسلامية لنظام التعليم في المغرب.
- إثارة تجاوزات الإعلام الوطني وحماية مكانة الإسلام في قانون الصحافة الجديد.
- إلقاء كلمة في الجلسة العامة حول الفساد المصاحب لاحتفالات رأس السنة.

⁵ - بشأن كرونولوجيا العمل البرلماني للحزب راجع الكتاب الذي أصدره فريقه النيابي بعنوان فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب الترام وعطاء (الرباط، مطبعة بالمريس، 2002) ص 4-5 .

- طرح سؤال شفوي حول عدم إصدار المرسوم التطبيقي الخاص بمنع التدخين.
 - تقديم تعديلات تهم حماية الإنتاج السينمائي من الانحراف الأخلاقية وذلك أثناء مناقشة قانون الصناعات، السينماتوغرافية.
 - مسألة التوقيت يوم الجمعة.
 - الدفاع عن قطاع الوعظ والإرشاد.
 - مناهضة استهداف الإسلام بالتجريح من خلال استغلال موضوع المرأة.
 - التنبيه على استثناء هجمة التصير بالمغرب.
 - طرح مشاكل موسم الحج لسنة 1423 هجرية⁶.
- كذلك، شكلت الدعوة إلى التشبث بثوابت الشريعة الإسلامية أبرز نقطة في عمل البرلمان الوحيد الذي مثل الحزب بمجلس المستشارين كمستشار من عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ويكمن اختصار المحاور التي كانت موضوع مداخلات الحزب داخل هذه الغرفة كما يلي:
- اعتبار الشريعة المصدر الرئيسي لإصلاح النظام التشريعي.
 - ملاءمة القوانين المالية للبلاد مع ثوابت الهوية الإسلامية والمطالبة المتواصلة لتجاوز أشكال التمويل الربوية وتصفية الميزانيات من الموارد المحرمة.
 - إصلاح أوضاع المرأة في ضوء الالتزام بأحكام الإسلام ومقاصد شريعته.
- لتأكيد اختيارات الحزب في المواضيع التي استأثرت باهتمامه في مجلسي البرلمان، بشكل مكثف استعمال جميع الإمكانيات التي يتيحها العمل البرلماني، سواء على مستوى اللجان، أو الجلسات العامة أو جلسات الأسئلة الشفوية، وكمثال على ذلك احتل الحزب المرتبة الأولى من حيث رصيده من الأسئلة الكتابية داخل مجلس النواب، والثانية بالنسبة للأسئلة الشفوية التي تقدم بها كما يوضح الجدول التالي⁷:

⁶ - انظر التفاصيل في نفس المرجع.

⁷ - نفس المرجع

الشفوية	الكتابية	الأسئلة الفريق
179	1934	العدالة والتنمية
714	1834	الفريق الاستقلالي
138	127	الاتحاد الديمقراطي
537	238	فريق الأحرار
599	556	الفريق الاشتراكي
458	305	فريق الأصالة
5	-	فرق الأغلبية
344	443	فريق التجديد والتقدم
241	455	فريق جبهة القوى
167	95	الحركة الديمقراطية
236	99	الحركة الوطنية الشعبية
535	311	الفريق الدستوري
234	127	الفريق الديمقراطي
20	-	مجموعة العهد
2	2	المؤتمر الوطني الاتحادي
2	-	فرق المعارضة

579	92	مجموعة منظمة العمل
15	34	الوحدة والتضامن
7	3	بدون انتماء
177	15	فرق مختلفة
4757	7074	المجموع الكلي

كما احتلت منظمة الاتحاد الوطني للشغل المرتبة الأولى في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية، حيث طرح المستشار الذي يمثلها 280 سؤالاً خلال فترة 2002/1997، كما تصدر الاتحاد باقي الفرق في الأسئلة الكتابية المطروحة، فقد ورد في الإحصائيات التي جاءت في كتاب حصيلة مجلس المستشارين لدورة أبريل 2001، أن المنظمة النقابية احتلت المرتبة الأولى بـ 86 سؤالاً أي بنسبة 25 بالمائة⁸.

بالإضافة إلى آلية الأسئلة، سعى الحزب إلى تفعيل بعض الآليات الأخرى التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس وظلت مهملّة، كأخذ الكلمة في نهاية الجلسة في إطار المادة 11، وتكليف أعضاء لجنة بمهمة إخبار حول ظروف تطبيق نص قانوني وفقاً لما تنص عليه المادة 71، علاوة على المطالبة بتفعيل المواد المتعلقة بضبط حضور وغياب النواب في اجتماعات اللجان والجلسات العامة، وتطبيق الإجراءات الواجبة في حقهم، وقد شكلت مبادرة الفريق بطلب تشكيل لجنة لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول مؤسسة القرض العقاري والفلاحي خلال مناقشة القانون المالي لسنة أشهر الأخيرة من سنة 2000، والمطالبة بإحالة قانون المالية من سنة 2000 على أنظار المجلس الدستوري حدثاً خلال الولاية التشريعية السادسة بامتياز.

يتضح إذن، من خلال استعراض حصيلة العمل التشريعي والرقابي لحزب العدالة والتنمية، مدى مراهنته الكبيرة على فرض نفسه كفاعل نشيط في ممارسة لمهام الوساطة والتمثيل، كما لم يفته الترويج لهذه الصورة وإبلاغها إلى الجمهور ليس فقط من خلال استفادته من النقل التلفزيوني لبعض جلسات البرلمان

⁸-. جريدة العصر، العدد 277 من 13 إلى 2002 نونبر 19.

، ولكن أيضا من خلال تجنيده لصحافته المكتوبة التي عملت على إذاعة الحصيلة وإشهارها، من خلال مواكبتها للعمل البرلماني لنواب ومستشاري الحزب، وتقديم إحصائيات دقيقة ومقارنات رقمية، مما لا نصادفه كثيرا في صحافة الأحزاب الأخرى التي تكتفي عادة بنشر الأسئلة الشفوية التي يتقدم بها فرقها البرلمانية. وفي هذا الصدد جاء في جريدة العصر الناطقة بلسان الحزب " ولعل نواب الحزب سيجدون أنفسهم مرغمين على المساهمة في عمل إعلامي أكثر منه تنظيري، وذلك من أجل تقريب أعضاء المجلس الوطني على حقيقة عملهم داخل البرلمان ومدى مرد وديته، وإلى أثر ذلك على الفرقاء السياسيين. ومن ثم سيتأكد للجميع أهمية إعلام قوي بالنسبة لحزب يتطلع إلى توسيع قاعدته والتجدر وسط أبنائها" ⁹.

ثالثا: مفارقات الخطاب البرلماني للحزب.

يعتبر عدم وضوح التصور العام للعمل السياسي وللعمل البرلماني، كجزء يستغرق مجمل هذا العمل، بالنسبة للحزب أبزر مسبب لهذه المفارقات. إذ مازالت الإحالة مستمرة على تصورات مثالية متعارضة مع واقع العمل البرلماني، فلا يزال البرلمان عند الكثير من فاعلي الحزب منبر دعوة أو نصيحة وليس مجالا عموميا يقع فيه التنافس بين مصالح متعارضة ويبحث فيه عن مستويات دنيا من الإجماع، نقرأ في صحافة الحزب: " إذا وصلنا على البرلمان لن نكون معارضة، ولن نكون أغلبية، سوف نكون اختيارا جديدا تمليه علينا ثقافتنا الإسلامية وقيمنا الدينية وهي النصيحة، وهي قول الحق ولو كان مرا، ولكن بأدب شديد هو قول أحسنت لمن أحسن أسأت لمن أساء" ¹⁰.

نفس الشيء يقال بصدد الفلسفة التي أطرت رؤية الحزب للبرلمان كمؤسسة حديثة، فبعكس التصورات الليبرالية التي كانت في أساس قيام البرلمان المعاصرة، تنطلق مذهبية الحزب من تصورات إسلامية تقليدية، نقرأ مرة أخرى في صحافة الحزب أن ولوج برلماني الحزب إلى قبة البرلمان جاء بعد

⁹ - المرجع نفسه.

¹⁰ - المرجع نفسه، العدد 179 من 12 إلى 18 أكتوبر 2002.

"توصلهم بقناعة انطلاقاً من تحليل سياسي قائم على فقه السياسة الشرعية، وعلى الترجيح بين المصالح والمفاسد، وعلى واقعية الإسلام المبنية على التدرج".¹¹

إن ما يسمى تحليلاً سياسياً بنى عليه الحزب ولوجه على البرلمان ليس شيئاً آخر سوى تطبيقاً لـ "فقه الواقع"، فالمسلم الذي يمارس مشروعاً إصلاحياً، لا يمكنه الإصلاح إلا بامتلاك تصور صحيح، وهذا مهم لأن المسلم لا يمكنه الإصلاح إلا بامتلاك معرفة سليمة بالواقع، والسيرة النبوية تقدم أعظم الدروس لرجل كان نبياً ورسولاً مبلغاً مبصراً بطريقة دقيقة لمكوناته وحساسياته، مستعداً للاستفادة من أجل أن يصل مشروعه على بر الأمان".¹²

من منطلق "فقه الواقع" أيضاً، يشرح الحزب مساندة للحكومة إبان ولوجه البرلمان، فمفهوم "المساندة النقدية"، إنما الذي جاء "ليثري القاموس السياسي المغربي" ذلك أن ظروف المغرب تبرر في رأيه إمكانية التحالف مع أحزاب رغم المسافة الفاصلة بينه وبين باقي الاختيارات الإيديولوجية للأحزاب الأخرى، "فهناك ملفات كبرى، أهمها البطالة وقضية المديونية وقضية الصحراء المغربية. وهذه تستلزم روح جنديّة، وروح الإطفائي الذي يذهب إلى النار لكي يطفئها دون أن تساؤل عن هوية القائمين في هذا البيت المحترق، أو ماذا كانوا يفعلون في تلك اللحظة هل يعبدون الله؟ أو يرتكبون المناكر. بهذه الروح وبهذه الجنديّة تم تقديم اختيار دعم هذه الحكومة".¹³

لقد استغرق الحزب سنتين ليذكر أن البيت لم يزدد إلا احترقا، لكن هذه المرة ليس بفعل الأزمات الاقتصادية أو غيرها، ولكن بفعل أن السياسات المتعبة التي بلغت حداً لا يمكن معه غض النظر عن المنكر المسكوت عنه من قبل، من حيث مبلغ اصطدامها بذهبية الحزب وهويته "التي ليست شيئاً آخر سوى هوية جميع المغاربة"، مما دفعه إلى تبني موقف "المعارضة الناصحة" التي تعني

¹¹ - المرجع نفسه، العدد 179 من 12 إلى 18 أكتوبر 2002.

¹² - المرجع نفسه.

¹³ - المرجع نفسه.

تتاول العمل الحكومي بالتقويم والنقد واقتراح البدائل، بعيدا عن أية معارضة مجانية، أنه إذن موقف لسحب المساندة اكثر منه موقف للمعارضة بالمعنى المتعارف عليه ¹⁴.

وفي الحقيقة ، فإن بناء توجهات الحزب على تصور تقليدي ليس مشتركا بين جميع فاعلي الحزب، إذ نلمس لدى البعض منهم إدراكا لدور البرلمان كمؤسسة من بين مؤسسات أخرى يكمن أن تكون مجالا للعمل السياسي، ووعيا بمحدودية وظائف البرلمان بشكل لا يمكن لأية قوة سياسية أن تعول عليه في سعيها إلى المزيد من التعبئة والانتشار. يقول أحد نواب في الحزب: "فالبرلمان وسيلة أو آلية مؤسساتية تضمن صراعا مؤسساتيا سواء اكتسى طابعا سياسيا أو أيديولوجيا أو طابعا مصلحيا، ومن هنا تكمن أهمية البرلمان في تطوير الأدوات السياسية الديمقراطية. لكن ننسى أن الديمقراطية ليست فقط البرلمان فقط، وإنما مجموعة من المقدمات المتداخلة والبرلمان جزء منها" ¹⁵. لذلك ما فتى هذا الاتجاه داخل الحزب يطالب بتعديلات دستورية تعيد النظر في هيكله البرلمان فيما يتصل بعلاقاته مع الحكومة، وفي إعادة توزيع الاختصاص بين الغرفتين، دون أن تعبر هذه المطالب عن توجهات الحزب ككل ¹⁶. مما يعزز فرضية تعدد مراكز إنتاج القيم داخل الاتجاه الإسلامي الممثل في حزب العدالة والتنمية، الشيء الذي أدى إلى تفاوت في فهم المؤسسة البرلمانية من حيث فلسفتها السياسية ومنطق اشتغالها.

على العموم، فإن اختلاف منظورات فاعلي الحزب إلى العمل البرلماني لم تكن له أثر على واقع هذا العمل ، فكما اتضح من خلال حصيلة الحزب، تحولت أسئلة فريقه إلى لائحة مطالب أخلاقية في عمومها، حيث مست في كثير من الأحيان حرية مغاربة آخرين اختاروا العيش على النمط العصري غربيا كان أو شرقيا، فمن سؤال حول مشروعية البعثات الأجنبية في المغرب، إلى سؤال

¹⁴ - المرجع نفسه.

¹⁵ - حوار مع مصطفى الرميد نفس المرجع.

¹⁶ - يمثل مصطفى الرميد أحد أبرز ممثلي هذا الاتجاه

لآخر عن كازينو طنجة، إلى ثالث عن بيع الخمر وتداولها، إلى خامس عن ملكة الجمال المغرب، بل في أحيان كثيرة كانوا يطالبون بوقف جلسات مجلس النواب لإقامة صلاة العصر... بغية إظهار التشبث بالمظاهر الدينية.

ظهر هذا الجانب الأخلاقي التربوي حتى في طريقة إدارة نواب الحزب لبعض اللجان، ويكمن الإحالة هنا على طريقة عبدة عبد الله باها الذي يدخل البرلمان لأول مرة لأشغال لجنة العدل والتشريع التي يرأسها، حيث عقب على أحد رؤساء الفرق بالقول: "شكرا الله لأخينا إدريس لشكر على تدخله"، وكأنه في جلسة تربوية في حركة التوحيد والإصلاح. كما يمكن في ذات الشأن الإحالة إلى تعقيب عبد الله بن كيران عندما طالب من صحفية مغادرة القاعة العامة، بدعوى أن لباسها غير محتشم¹⁷.

بالطبع ، لا يعني هذا أن الحزب لم يقدم أسئلة ومقترحات في قضايا تنموية مختلفة¹⁸، لكن الطابع الغالب على نشاطه في البرلمان ظل رهين المطالب الأخلاقية وبنظرة متشددة أحيانا، فقد كان لا يتوانى في خوض معركة حول فيلم سينمائي "لحظة ظلام"، أو رواية الخبز الحافي، أو كتاب، أو برنامج تلفزيوني، أو حتى جسد عاري أو شبه عاري في مجلة أجنبية دخلت المغرب. أن ارتكاز الحزب على مقولة الهوية في مداخلته البرلمانية أعطاها حمولة رمزية فائقة لم تكن تملك معها الحكومة إلا الدفاع والوعد بمراجعة الأمور، حيث كانت تبدأ ردودها بإظهار حرصها للذود عن الهوية الإسلامية، والتذكير بالإجراءات والقوانين المعمول بها والتي تلزم المصالح المعنية بالسؤال . ثم يأتي رد الفريق مسجلا عودة الحكومة على الرشد، لكن فقط على مستوى القول لا الفعل ، موضحا أن الحالة موضوع السؤال لو تكن سوى مثالا على ميادين عديدة لم تحترم فيها الحكومة مسألة الهوية.

¹⁷ - جريدة الأيام، العدد 89 من 05 إلى 11 يونيو 2003.

¹⁸ - للإطلاع على مبادرات الفريق بخصوص هذا الجانب يمكن الرجوع إلى كتاب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، حصيلة..

أما بصدد بعض القضايا الأخرى، فقد كانت المناقشات بين نواب الحزب وأعضاء الحكومة أكثر حدة، مثل النقاش الذي حدث بمناسبة سؤال شفوي تناول قضية عرض المصحف الشريف بالمعرض الدولي بالدار البيضاء، الذي سبق أن كان محط تركيز كبير في صحافة حزب العدالة والتنمية، فكانت الجلسة العلنية مناسبة للانتقال بهذا النقاش على البرلمان حيث شهدت الجلسة توترا كبيرا بين ممثلي الحزب والفريق الاشتراكي.

في الخلاصة، يمكن القول أن ولوج حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان، خول له اكتساب موقع ضمن علاقة القوة، مما أتاح له المساهمة في تحديد معنى ودلالات الأشياء التي تسكن العالم السياسي من منطلق هوياتي، هذا المنطلق الذي خول له أيضا احتكار مختلف الموارد الرمزية التي ينتجها هذا القضية بحيث أطرت معظم مداخلته في مقابل قلة حضورها عند الفاعلين الآخرين¹⁹ ، لكن استغراق خطاب الحزب في استغلال هذه القضية في كل مرة ومراوحتة بين جوانبها ، وغياب الاستدلال بحجة التنمية والاقتصادية، أو بالأحرى ورودها على هوامش المكون الهوياتي ، أحدث اهتلاكا لقدرتها الإقناعية . ما يفرض على الحزب مجهودات إضافية لتأسيس عمل برلماني حديث، يدمج خطابي الهوية والتنمية في معادلة أكثر صلابة.

والأكيد أن ولوج إسلامي العدالة والتنمية على البرلمان، وتعودهم على العمل الميداني والممارسة السياسية حرك بشكل واضح ما تشبعوا به من ثقافة دينية بشكل دعم مساره نحو القبول بالديمقراطية، لكن العمل الإسلامي مطالب بنظرة أكثر ديناميكية، تتمثل في إبراز القدرة على التعامل مع الحداثة السياسية باعتبارها فلسفة مؤطرة لعمل المؤسسات الحديثة، من خلال الاهتمام بتدبير



خاص بموقع المنهاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

التناقضات التي تظهر بينها وبين الثقافة الإسلامية، وليس فقط اللجوء إليها
لاقتباس التقنية السياسية.